مستقبل العلاقات الاقتصادية بين العراق ودول الجوار: ايران والسعودية انموذجاً

The future of economic relations between Iraq and neighboring countries : Iran and Saudi Arabia as a model

م.م .بسمة محمد نظير أحمد*

جامعة الموصل

كلية العلوم السياسية

assistant teacher Basma Mohammed Nahter Ahmed

University of Mosul

college of political science

* bsmam2022@uomosul.edu.iq

الملخص:

يتحدد مستقبل علاقات العراق مع دول الجوار من خلال تحليل بنية العلاقات الاقليمية بوجه عام ، والعلاقات العراقية – الاقليمية بوجه خاص والذي يتطلب تحديد موقع العراق الاستراتيجي في إطار علاقاته بالقوى الاقليمية الفاعلة والمؤثرة المحيطة به والتي تتمثل بدول الجوار المباشرة معه(ايران – السعودية – تركيا – سوريا – الاردن– الكويت) ، فضلاً عن دول جوار غير المباشرة وتتمثل بدول مجلس التعاون الخليجي . وتسهم المتغيرات الاقليمية والتدخلات السياسية من بعض القوى الفاعلة في تحديد مسار العلاقات الاقتصادية بين علاقات تعاون أو صراع ، فضلاً عن المتغير الداخلي للعراق والذي يمثل الحجر الأساس في تحديد الإطار العام لشكل العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار فالاستقرار السياسي والأمني يؤدي الى جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة التبادلات التجارية ، وفتح المنافذ الحدودية وتأمينها.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الاقتصادية _ دول الجوار _ تعزيز العلاقات _ توتر العلاقات.

Abstract:

The future of Iraq's relations with neighboring countries is determined by an analysis of the structure of regional relations in general, and Iraqi-regional relations in particular, which requires determining Iraq's strategic position within the framework of its relations with the regional actors and influential forces surrounding it, which are represented by the direct neighboring countries (Iran,

Saudi Arabia, Turkey, Syria, Jordan and Kuwait), as well as indirect neighbors represented by the GCC countries.

Regional variables and political interventions from some actors contribute to determining the course of economic relations between relations of cooperation or conflict, as well as the internal variable of Iraq, which is the cornerstone in determining the general framework of the form of economic relations with neighboring countries, political and security stability leads to attracting foreign investment and increasing trade exchanges, opening and securing border crossings.

Keywords: Economic Relations - Neighboring Countries - Strengthening Relations - Strained Relations

المقدمة:

تعمد أغلب الدول الدخول في علاقات اقتصادية مع الدول المجاورة لها إقليماً كجزء من استراتيجياتها القائمة تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي في المجالات كافة ، والعراق يمثل إحدى الدول التي حاول إعادة علاقاته الاقتصادية على المستوى الاقليمي وإعتماد سياسات اقتصادية داخلية تسهم في زيادة المعاملات الاقتصادية ، والتبادلات التجارية ، والاستثمارات الأجنبية ، وتحقيق الانفتاح السياسي والاقتصادي عبر إعادة ترتيب علاقاته الاقتصادية الاقليمية.

وتمثل دراسة مستقبل علاقات العراق الاقتصادية وسيلة مهمة لتحديد توجهات العراق الاقتصادية نحو دول الجوار ، وتوضيح الخطط المستقبلية لتطوير تلك العلاقات ، والأخذ بنظر الاعتبار استقراء المتغيرات المؤثرة في بناء تلك العلاقات وتعزيزها من سياسية واقتصادية وأمنية وغيرها .

وكل مشهد من مشاهد العلاقات الاقتصادية في إطارها المستقبلي تحوي على حوافز تطور تلك العلاقات وكوابح تحد من قدرتها تعزيز علاقاتها وتطوريها ، وذلك يعتمد على المتغيرات الداخلية للاقتصاد العراقي والسياسات التي تعتمدها الدولة لتعزيز اقتصاداتها وتحقيق نموها لتكون سبيلاً في زيادة العلاقات التجارية والاستثمارية على الصعيد الاقليمي لاسيما مع السعودية وايران كونهما أكثر الدول الاقليمية المتنافسة لتعزيز علاقتهما الاقتصادية مع العراق ، فضلاً عن المتغيرات الخارجية التي تؤثر على قدرة العراق سلباً أو ايجاباً في تعزيز علاقاته على المستوى الاقليمي والمتمثلة بالتداخلات الامريكية في علاقات العراق الاقليمية ، وجميع المشاهد المستقبلية تعتمد على احتمالات قائمة على معطيات دراسية لما سيكون عليه الاقتصاد العراقي الداخلي ، وكيف سيكون شكل علاقاته الاقتصادية في إطارها الاقليمي ، وتأثيرات القوى الكبرى على علاقاته الاقتصادية الاقليمية .

أولاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في توضيح مشاهد لعلاقات العراق الاقتصادية مع دول الجوار الاقليمي في ظل المتغيرات الداخلية(طائفية ودينية وسياسية) والدولية منها وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والتي قد تؤثر في طبيعة علاقات الدولة الاقتصادية

الخارجية واستناداً الى هذه المشكلة تعمد الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي: ماهي المتغيرات المؤثرة في مستقبل العلاقات الاقتصادية بين العراق وايران والسعودية؟

ثانياً: فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: تلعب الدول دوراً في تحديد مدى فاعلية نشاطها الاقتصادي على الصعيد الخارجي في ظل المتغيرات الدولية وأهمها المتغير الاقتصادي والاستشراف بمدى قدرة العراق تعزيز سبل التعاون الاقتصادي في مساره الاقليمي.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة تحقيق ما يأتي:

١- بيان علاقات العراق الاقتصادية مع دول الجوار الاقليمي.

٢- تحديد كوابح علاقات العراق الاقتصادية مع القوى الفاعلة اقليمياً (السعودية – ايران)

٣- توضيح المشاهد المستقبلية لعلاقات العراق الاقتصادية الاقليمية مع السعودية وايران

رابعاً: منهج الدراسة:

تم الاعتماد في موضوع الدراسة على المنهج الاستشرافي والمدخل التحليلي والمنهج الاستقرائي لتوضيح مسار علاقات العراق الاقتصادية اقليمياً مع دول الجوار.

خامساً: هيكلية الدراسة:

بغية الاحاطة بموضوع الدراسة تم تقسيمها الى ثلاث مطالب ، فضلاً عن المقدمة والخاتمة ففي المطلب الاول تم التطرق الى الآفاق المستقبلية لعلاقات العراق الاقتصادية مع دول الجوار الاقليمي، بينما تناول المطلب الثاني كوابح وتحديات علاقات العراق الاقتصادية مع السعودية وايران والمتمثلة بالمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية ، في حين بالمطلب الثالث تم تناول الآفاق المستقبلية لعلاقات العراق مع السعودية وايران كونهما موضوع الدراسة في إطار التدخلات الدولية ، والمصالح الخارجية في العراق والتي قد تؤثر على علاقات العراق الاقتصادية في إطار تعاوني تارة وإطار تصارعي تارةً أُخرى .

المطلب الاول

مستقبل علاقات العراق الاقتصادية مع دول الجوار الإقليمي

يرتبط مستقبل العراق الاقتصادي والسياسي والأمني بعلاقاته الإقليمية ؛ لكنه سيعاني بالمقابل من ضغوط دول الجوار الاقليمي مع وجود قضايا عالقة قد تشكل تحدي لبناء السلام الاقليمي كمشاكل المياه والارهاب والتدخلات في السياسة العامة للعراق هذا من جهة ، من جهة أُخرى فإن دخول العراق ضمن تراتيب إقليمية لتعزيز التعاون الاقليمي مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي فأنها وكما ستعود بالفائدة على الاقتصاد العراقي لكنها قد تشكل معوق لتعزيز التعاون الاقتصادي الاقليمي مع وجود الخلافات الاقليمية الخليجية_ الايرانية في محاولة العراق تعزيز علاقاته الإقليمية [١].

وفي إطار التحول السياسي الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣ أُعيد ترتيب العلاقات العراقية _الاقليمية ووضع أبعادها المستقبلية من خلال عقد اللقاءات المشتركة وعلى الصعد كافة للانتقال من حالة العزلة الى الانفتاح السياسي والاقتصادي وبما يسهم في تحقيق المصالح [٢].

وتتحدد المشاهد المستقبلية مع دول الجوار الاقليمي من خلال تطوير العلاقات الاقتصادية العراقية – العربية وعلى أصعدة عدة وكالاتي:

أولاً: الصعيد العربي

شهد العراق في علاقاته الاقتصادية مع الدول العربية لاسيما **الاردن** تطوراً على مختلف الاصعدة الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية ، ولعل هذا التوجه في سياسة العراق الخارجية تجاه الاردن يعود الى وجود علاقات تاريخية وثيقة بين الطرفين لاسيما في المجال الاقتصادي مع رغبة الاردن دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي للعراق كونه يعود أيضاً بالفائدة الاقتصادية لها لاسيما في مجال الدعم النفطي من العراق ، والاردن أقل الدول اقليمياً تأثراً بالمتغيرات الدولية كونه يرتبط بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الامريكية كونها أكثر القوى الخارجية المتحكمة في العراق لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ والتي تتفق مع الاردن في أهمية تعزيز العلاقات الاردنية – العراقية واستمرارها وتعزيزها لاسيما في مجال التجارة والنفط وبما يدعم تعزيز التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والابقاء على الحماية الامريكية للأردن في مجال طرق التجارة والاستثمارات الاردنية في العراق [٣]، وقد برز مستقبل العلاقات العراقية – الاردنية من خلال اجتماع القمة الثلاثية والتي عقدت أكثر من مرة ؛ أولها في القاهرة في مارس– اذار /٢٠١٩ ، وثانيها عقدت

في نيويورك في سبتمبر– ايلول٢٠١٩، وتلاها قمة الاردن الثالثة في اغسطس– آب٢٠٢٠ ، وآخرها عقدت في بغداد في يونيو – حزيران /٢٠٢١ والتي ضمت رئيس الوزراء العراقي "مصطفى الكاظمي ، والرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" ، والعاهل الاردني الملك "عبدالله الثاني بن الحسين" وجاءت المبادرة من قبل العراق في إطار استراتيجية (المشرق العربي الجديد) والدعوة لإقامة مشروع عربي جديد يسهم في تعزيز علاقات العراق الاقتصادية الاقليمية وتنسيق سبل التعاون المشترك بين الدول الثلاث والتكامل الاستراتيجي في مجال التجارة والاستثمار واعادة بناء العراق وتوقيع العديد من الاتفاقيات في مجال التعليم والصحة والاقتصاد[٤] .

وبرزت العلاقات الاقتصادية مع الجانب الاردني بعد عام ٢٠٠٣ مع استضافة الاردن الاجتماع الرابع للجنة المانحين للصندوق الدولي لدعم إعمار العراق عام ٢٠٠٥ رغبةً منها اعتماد سياسة خارجية قائمة على تعزيز وبناء علاقات متوازنة لتحقيق المصالح المشتركة لضمان استمرار إمداد العراق النفط للأردن، وما تبعها من تأسيس لجان مشتركة لوضع أسس التعاون المشترك في مجال النقل والطاقة والنفط ، والتعاون المالي والمصرفي ، وتسهيل حركات التبادل التجاري عبر المعابر الحدودية والاعفاء من رسوم الجمارك لبعض السلع الاردنية وعبر تفعيل قرار مجلس الوزراء العراقي لعام٢٠١٧ بهذا الشأن ، فضلاً عن تسهيل حركة المستثمرين الاردنيين في العراق ، والاتفاق على مذكرات تفاهم حول إنشاء الجسر العربي للملاحة والذي يسهل عمليات التبادل التجاري بين البلدين[٥].

ومن المتوقع أن تتجه العلاقات الاقتصادية للزيادة وبوتيرة كبيرة لاسيما بعد فتح المعبر الحدودي طريبيل – الكرامة عام ٢٠١٩ أمام حركة النقل و البضائع مع خفض الرسوم الجمركية على السلع العراقية المستوردة بمقدار (٧٥٪)، اذ أظهرت أرقام التبادلات

التجارية حسب الاحصاءات الصادرة من دائرة الاحصاءات العامة قيمة الصادرات الاردنية للعراق بقيمة (٤٤٤.٢ مليون دينار) مقابل الصادرات العراقية للادردن بقيمة (٤٢٥ مليون دينار) ، كما تبعها الاتفاق على الربط الكهربائي الاردني–العراقي خلال شبكة الربط ، ومن ثم الاتفاق لمد انبوب نفطي بين الطرفين في العام نفسه [٦].

وكان للقمة الثلاثية بداية لمستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين في مجال الطرق والجسور والاسكان والنفط عبر مشروع انبوب النفط من ميناء البصرة الى ميناء العقبة الاردني، وتبعها توقيع اتفاقية شراكة مع شركة جنرال اليكتريك الامريكية بقيمة (٧٢٧ مليون دولار) لإنشاء شبكة للربط الكهربائي بين عمان وبغداد على أن يبدأ تشغيل المشروع عام ٢٠٢٢ [٧].

وفي علاقات العراق الاقتصادية الاقليمية ضمن محيطه العربي تميزت علاقته بالجارة **سوريا** بالتعايش والعداء معاً منذ القدم وعمد الطرفان تعزيز العلاقات الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ من خلال زيارة رسمية قام بها رئيس حكومة العراق المؤقتة آنذاك " اياد علاوي" لسورية لتداول دور سوريا في إعادة بناء العراق عبر انضمامها الى قائمة الدول المانحة وإسهام الشركات السورية في الاستثمار والتنقيب والاستكشاف لاسيما بمجال النفط والاتصالات والنقل، والاتفاق على تشكيل لجان أمنية مشتركة لحماية الحدود التي تبلغ نحو(٦٠٠كيلو متر) ليكون جانباً منها حماية البضائع التجارية الصادرة والواردة مما أسهمت بزيادة التبادلات التجارية عام ٢٠١٠ إذ بلغت صادرات سوريا للعراق نحو(٢.٢ مليار دولار)[٨] .

وبالرغم من الاحداث السياسية في سوريا حاول الطرفان استمرار العلاقات الاقتصادية والحفاظ على ديمومتها وذلك في ظل الحصول على المصالح المتبادلة ،

وزيادة العلاقات التجارية اذ تعد سوريا مصدراً مهماً للسلع بالنسبة للعراق وباسعار ونوعية جيدة ، فضلاً عن أهمية السوق العراقية للمنتجات السورية مع إنخفاض التكلفة لإنعدام الرسوم الجمركية بين البلدين؛ لتصل الصادرات السورية للعراق عام ٢٠١٢ بنسبة (٢٢٪) ، وبالرغم من وجود المعوقات التي شكلت سبيلاً بقطع العلاقات لاسيما في إطار التبادلات التجارية مع غلق المنافذ الحدودية بين سوريا ودول الجوار ومن بينها العراق لكن سرعان ما تم ايجاد البدائل لاستئناف العلاقات بالشحن الجوي والبحري ، وعقد اتفاقيات اقتصادية لإنشاء غرفة تجارة مشتركة عام ٢٠١٧ ، والتوقيع على برتوكول مع شركة (فلاي داماس) لنقل البضائع بين البلدين وتخصيص باخرة نقل من سوريا الى العراق عبر ميناء ام قصر وبما يعزز التبادلات لتجارية[٩].

لكن لابد من الاشارة الى أن استمرار تلك العلاقات مستقبلاً ستبقى مرهونة باعتبارات سياسية ومقيدة بقانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا لعام ٢٠١٩ الامريكي والذي يهدف فرض العقوبات الامريكية الاقتصادية على سوريا ومنع التعاملات الاقتصادية معها وستبقى في إطارها المحدود مع توقيع مذكرات تفاهم حول مسائل التبادل التجاري وأمن الحدود وتبادل الخبرات في مجال النقل السككي [١٠].

ثانياً: الصعيد الخليجي– دول مجلس التعاون الخليجي

فيه قد تشهد العلاقات العراقية – الخليجية تطوراً ملحوظاً مع الرغبة الخليجية تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع العراق إدراكاً منها بأهمية موقع العراق الجيوستراتيجي باعتباره محور فعال على الصعيد العربي والاسلامي والاقليمي، وأداة مهمة لتحقيق معادلة التوازن الدولي ، وهمزة وصل سياسي واقتصادي وأمني وعسكري بين اوربا والخليج العربي[١١] .

فقد عمدت **الامارات** الدخول في مباحثات مع الجانب العراقي في ٤ ابريل/ ٢٠٢١ والاتفاق على توسيع التعاون في قطاعات الطاقة والبنية التحتية ، وإقامة مشاريع حيوية في مجال التجارة والاستثمار وعبر تخصيص مبلغ (٣ مليار دولار) ، مع تشجيع رجال الاعمال الاماراتيين لتبادل الزيارات مع الجانب العراقي لتوسيع قاعدة التعاون وعلى المستويات كافة [١٢].

كما أعلنت شركة أبو ظبي لطاقة المستقبل توفير إتفاقية استراتيجية مع العراق لتطوير مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية وبقدرة إنتاجية إجمالية قد تصل كحد أدنى لنحو (٢غيغاواط) ، كما عقدت إتفاقية بين شركة أبو ظبي لطاقة المستقبل (مصدر) والتابعة لشركة مبادلة للاستثمار مع وزارة النفط العراقية لتوفير الطاقة النظيفة وربطها بشبكة الكهرباء الوطنية في وسط وجنوب العراق وهو سيمهد الطريق للتعاون وتبادل المعرفة في مجال الطاقة والتحول المستدام [١٣].

وضمن الصعيد الخليجي تميزت العلاقات العراقية – الكويتية بعدم الاستقرار والتعقيد بسبب مشاكل الحدود التي أدت الى أزمة اقليمية بين الطرفين وصلت في نهايتها الى الحرب الخليجية الثانية لكن سرعان ما أعربت دولة الكويت عن دعمها للحكومة العراقية المشكلة بعد عام ٢٠٠٣ وتبادل الزيارات بين الطرفين بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية من خلال استضافة العديد من المؤتمرات والاجتماعات لدول الجوار لدعم ومساندة العراق وإعادة بناءه عبر فتح أبواب المساعدات في العديد من المجالات ، مع غلق الملفات العالقة بين البلدين لاسيما ملف الحدود والديون والتعويضات لتستأنف العلاقات بين البلدين بعد انقطاع دام أربعة عشر عاماً[١٤].

وقد اتفق الطرفان على المبادئ الأساسية التي تسهم في تعزيز العلاقات وتطويرها ومن أهمها احترام قرارات مجلس الأمن والاتفاقيات المبرمة والعمل على تنفيذها لاسيما إقامة منطقة تجارة حرة ومشاريع سياحية كويتية داخل العراق وتشجيع رجال الاعمال الكويتيين على الاستثمار في العراق ورجال الاعمال العراقيين الاستثمار في الكويت، كما ضرورة تفعيل جمعية الصداقة الكويتية – العراقية التي نشأت عام ٢٠٠٤ والتي تهدف تعزيز التعاون ، والاشراف على الاستثمارات الكويتية في العراق ، وتحديد آلية تقديم المساعدات الانسانية والطبية والتربوية ، ووضع الخطط المستقبلية بشأن إعمار البنية التحتية وعقد المؤتمرات اللازمة لإنجاح ذلك عبر جمع المساعدات الدولية ، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في العراق [١٥].

ويحاول الطرفان زيادة التعاون الاقتصادي عبر منفذي سفوان والعبدلي لاسيما بعد أزمة كورونا وانخفاض الصادرات الكويتية للعراق بنسبة ٥٠٪ عام ٢٠٢٠ لتصل نسبة التبادلات التجارية بنحو(٣٦٨ الف دولار) بعد أن كانت عام٢٠١٩ بنحو (٩٦٠ مليون دولار) والرغبة في زيادة العلاقات الاقتصادية من خلال تشكيل أربعة لجان رئيسية لتطوير العلاقات الاقتصادية والتبادلات التجارية وتسهيل إجراءات التجارة البينية ؛ وهو سيعود مستقبلاً بالنفع المشترك لكلا البلدين سياسياً واقتصادياً لاسيما أن العراق عُدَ من كبار المستوردين للسلع الكويتية منذ ٢٠١٤ ، فضلاً عن زيادة معدلات الاستثمار لاسيما من الجانب الكويتي والذي قدر بنحو (١.٢مليار دولار) عبر تشغيل رؤوس الاموال الفائضة في ظل الحاجة الى ما يقارب (٦٠ مليار دولار) للاستثمار حسب تقديرات البنك الدولي كجزء من عملية إعادة الإعمار، ودعم تبادل الخبرات العلمية والعملية التي تسهم في تطوير القطاع الخدمي والتجاري للعراق، مع تأكيد الجانب العراقي التطلع

لإنشاء منطقة صناعية وتجارية مشتركة مع الكويت لتطوير الشراكة الاقتصادية ، والتجارة البينية [١٦] .

بالمقابل تعزيز علاقات التعاون مع الجانب الخليجي قد يمثل سبيلاً لانضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي مما قد يزيد من آفاق التعاون الاقليمي وعلى المستويات كافة وأهمها الاقتصادية والأمنية والعسكرية ، ودمج العراق اقليمياً ، مع الرغبة الخليجية في السيطرة على النفوذ الايراني داخل العراق ، وسيعود على العراق بالنفع من خلال إنعاش السوق العراقية عبر دخول الشركات الخليجية وزيادة التبادلات التجارية والاستثمارية [١٧].

لكن تبقى العلاقات الاقتصادية العراقية – الخليجية رهن بالدور الامريكي في المنطقة لاسيما بعد التغلغل الايراني في العراق بعد عام٢٠٠٣ مما قد يؤثر على تطور العلاقات الاقتصادية وتعزيزها لاسيما مع السعودية والتنافس السعودي –الايراني على زعامة العالم الاسلامي ومحاولة ايران اضعاف الدور السعودي في العراق[١٨] .

ولعل مستقبل العلاقات العراقية– الخليجية ستتجه نحو التوتر لاسيما مع بروز ظاهرة الارهاب الدولي ، والملف النووي الايراني ، والحرب بين الولايات المتحدة الامريكية وايران ، والتغلغل الايراني في العراق وتحكمه في مفاصل سياسة العراق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ؛ وهنا سيكوون العراق أمام خيارين للتعامل مع الازمة المتوقعة والتوتر بين الطرفين وهما كالاتي[١٩] :

الخيار الاول: عدم سماح العراق لإيران أن تكون هي المتحكمة في علاقاته الخارجية ، والابقاء على سياسة الوفاق وتعزيز العلاقات إقليمياً لاسيما مع دول الخليج

الخيار الثاني: سيسمح العراق أن تكون ايران هي المسيطرة فعلياً والمتفردة في النفوذ، وبالتالي سيكون خاضعاً لرغباتها فيما يتعلق بعلاقاته الخارجية ، وهي التي تدير شؤونه الاقليمية وبالتالي مما سينعكس على علاقات العراق الاقليمية لاسيما على صعيد العلاقات مع دول الخليج العربي.

في الاطار ذاته قد تدخل علاقات العراق الاقليمية لاسيما مع دول الخليج في توتر مع بروز مشاكل المياه بين العراق والكويت وأزمة خور عبدالله الذي يؤثر على الاقتصاد العراقي وعلاقاته التجارية مع دول اوربا والشرق الاوسط كون الكويت ستصبح المتحكمة في الممرات المائية لاسيما بعد انشائها ميناء مبارك[٢٠]، وهو ما سيجعل العلاقات بالاتجاه نحو التوتر والصراع على الحدود لاسيما مع تأثر العراق بالتغيرات الطبوغرافية الناتجة عن عمليات التعرية وتراجع خط الصفر[*] في الساحل العراقي عند مدخل خور عبدالله الحدودي بنحو (٢٨٤) وتأثيره مستقبلاً على قدرة العراق إنشاء موانئ ومنافذ بحرية تسهم في تعزيز علاقاته الاقتصادية الخارجية ، وبالتالي سينعكس هذا التوتر على العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي ومنع انضمام العراق للمجلس مع تراكم المعرقلات والتدخلات الايرانية في العراق وهو الاحتمال الاضعف في مشاهد العراق المستقبلية ضمن المحور الخليجي [٢١].

ثالثاً: الصعيد التركي

وفق المتغيرات التي مرت بها العلاقات العراقية – التركية ، والمواقف التركية إزاء العراق وعلى مدى سنين سابقة يمكن توضيح مستقبل هذه العلاقة لاسيما في ظل الموقف التركي لتقسيم العراق ، وقيام الدولة الفيدرالية مع وجود خلافات تركية مع حزب العمال

الكردستاني في شمال العراق والخشية من تمرد أكراد تركيا والدعوة لقيام دولة كردية في المستقبل داخل تركيا [٢٢] .

بدأت آفاق العلاقات الاقتصادية بين البلدين بالانفتاح بعد عام ٢٠٠٣ باعتمادها منهج قائم على القوة الناعمة وتتمثل بتعزيز العلاقات على المستوى الثقافي والعلمي والتجاري[٢٣]، وتنطلق الرؤية الاستراتيجية التركية للعراق من منطلق الاستجابة للموقع الجيوسياسي والذي يفرض عليه الاهتمام بالمحيط الاقليمي من منطلق التهديد الأمني القومي التركي ، وتعزيز علاقاتها الاقتصادية لتعود بالفائدة للصالح الوطني أو كمجال للحركة والنفوذ الاقليمي ؛ الأمر الذي دفعها للتحرك والتعامل مع العراق في إطار سياسة خارجية قائمة على المشاركة في العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية وترتيب سياساتها وبما يحقق مصالحها[٢٤] .

بالمقابل تتجه سياسة العراق الخارجية نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الجانب التركي لاسيما في المجال النفطي ، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية ، وزيادة الاستثمارات التركية في العراق لاسيما في مجال إعادة الإعمار[٢٥].

وبغية استمرار العلاقات وتعزيزها سعى الطرفان تشكيل هيئة سياسية عليا يترأسها رئيسا حكومة البلدين أو نائبهما لمتابعة النشاطات السياسية والاقتصادية ، والارتقاء بالعلاقات الدبلوماسية وبما في تحقيق التكامل الاقتصادي الاستراتيجي ، وتعزيز العلاقات التجارية وعبر إقامة مشاريع مستقبلية لتأسيس مناطق تجارية وصناعة حرة للسياحة ، وزيادة فرص العمل والاستثمار ، واستمرار الدعم التركي لعمليات إعادة الإعمار والبناء في العراق[٢٦].

كما يسعى الجانب التركي ضمان مستقبل العلاقات الاقتصادية مع الجانب العراقي لاسيما في إطار العلاقات التجارية ليصل معدل التبادل التجاري عام٢٠١٩ لنحو(٢٠مليار دولار) والرغبة في زيادتها للوصول عام٢٠٢٢ لنحو (٥٠ مليار دولار) كونها تعد العراق مصدراً مهماً لتصريف البضائع ، وعده أكبر مستورد بعد المانيا وفق قياس حركات التبادل التجاري التركي عبر بوابة خابور الحدودية[٢٧] ، وهنا سيكون العراق أمام خيارين لتحديد مستقبل العلاقة الاقتصادية وكالاتي:

الخيار الاول : تعزيز العلاقات الاقتصادية وعبر السعي لتثبيت العلاقات في إطار معادلة توازن القوى في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية في ظل حاجة العراق لاستمرار علاقات التبادل التجاري ، وحاجة تركيا لتعزيز العلاقات كون العراق أحد أهم خيارات أمن الطاقة التركي ، وبديل لغاز روسيا وايران ؛ لذلك عد قطاع النفط هو الركيزة الأساسية لتعزيز العلاقات بين الجانبين إذ ارتفعت ورادات تركيا من النفط العراقي عام ٢٠٢١ بإجمالي (١.٣٨ مليون طن) ؛ وهذا دفعهما لعقد اتفاق (تجنب الازدواج الضريبي في ضرائب الدخل والتهرب الضريبي)[*]، والتي تحدد أُطر العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين وتفادي الازدواج الضريبي ، ومنع التهرب من دفع الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال فيها وتطبق الاتفاقية على ضريبة الدخل والعقار في الدولة العراقية ، وتأكيد تطوير المشاريع الاستراتيجية المشتركة ، وتعزيز التعاون في مجال الطاقة وإصلاح خط أنابيب كركوك – جيهان النفطي لزيادة القوة الطاقوية للعراق ، وطرح المنتج النفطي للأسواق العالمية ، مع تأكيد الجانب التركي أن مشكلة المياه لن تكون سبباً في توتر العلاقات مع الرغبة في حل المشكلة[٢٨].

الخيار الثاني : توتر العلاقات الاقتصادية وقد تتفاقم المشاكل بين الطرفين مع عدم الوصول لحلول بخصوص مشكلة المياه ، والرغبة التركية في السيطرة على المياه والتصرف فيها وفقاً لمصالحها السياسية والاقتصادية، وإقامة مشاريعها المائية الخاصة كسد اتاتورك ومشروع الكاب التي تؤثر على الأمن القومي والغذائي العراقي (علماً ان الطول الاجمالي لنهر دجلة (١٩٠٠كم) ويقع (٤٨٥ كم) داخل الاراضي التركية ، ونحو (١٤١٥ كم) داخل الاراضي العراقية)[٢٩] ، وهذا قد يدفع العلاقات باتجاه الصراع والتوتر مع انخفاض منسوب المياه لنهر الفرات من(١٦ الى ٥ مليار) ، فضلاً عن تأثيرها على زيادة نسبة الملوحة في المجاري السفلية لنهري دجلة والفرات والاضرار بمشاريع الطاقة الكهربائية في ظل سياسة تركية بحبس المياه واطلاقها حسب رغبتها ورفضها تقاسم الموارد المتاحة وتحديد حصة كل دولة من موارد نهري دجلة والفرات ، واعتماد مبدأ (الادارة التكاملية) من الجانب التركي مما يجعلها المتحكمة في منابع المياه وهو ما يعتبر ورقة تهديد وضغط على العراق [٣٠].

في الإطار ذاته قد تتوتر العلاقات بين الطرفين مع تفاقم مشكلة حزب العمال الكردستاني وزيادة الهجمات على تركيا ومن ثم محاولات الجانب التركي رد الهجوم بضرب مواقعه في شمال العراق والذي يؤدي الى تفاقم المشاكل الأمنية مع رفض الجانب العراقي الهجمات التركية من ناحية ، وعده أحد وسائل التدخل التركي في العراق بحجة حماية حقوق التركمان في العراق لاعتبارها الوطن الام أو الامة العظمى بالنسبة للاتراك في كل مكان وهو ماقد يصعد التوتر والتمرد من الطرف الكردي في العراق وتعقد الأوضاع الأمنية والتي ستنعكس على العلاقات الاقتصادية بين الجانبين[٣١].

ويمكن توضيح حجم التبادلات التجارية بين العراق ودول الجوار الاقليمي بناءً على أحدث البيانات الاحصائية المتوفرة من ٢٠١٩ ولغاية ٢٠٢٢ وفق الجدول رقم (١) وبالدولار الامريكي.

جدول رقم(١)

الدولة	حجم التبادل التجاري ٢٠١٩	حجم التبادل التجاري ٢٠٢٠	حجم التبادل التجاري ٢٠٢١	حجم التبادل التجاري ٢٠٢٢
الاردن	٢٨٥.٤ مليون	٢٨٢.٢٥٩ مليون	٣٣٣.٦٤٢ مليون	٧٠٠ مليون
سوريا	٢.٣مليار	٢٧٦ الف	٧٩.٩٠٠ مليون	-----
الامارات	٢.٨٦٠ مليار	١٥ مليار	٣.٣١٣ مليون	-----
الكويت	٩٦٠ مليون	٣٨٩.٣٦ مليون دولار	١٠١.٥٥٠ الف	-----
تركيا	١٥.٨٠٠ مليار	٢٠.٦٦٦ مليار	٤٠.٤ مليار	في النصف الاول ١٣.٩٦٨ مليار

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- **التقارير السنوية للصادرات والاستيرادات ٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١ ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي الاحصائي ، https:\\www.cosit.iq**
- **وكالة الانباء العراقية ،https\\www.ina.iq**
- **وكالة الاناضول ، https\\www.aa.com**

ومن هنا يمكن الاستنتاج إن العلاقات العراقية – الاقليمية تحمل في طياتها مستقبلاً واعداً لاسيما في المجال الاقتصادي ، لكن يتطلب تحقيق ذلك توفير متطلبات التطور ، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية والاقتصادية والتجارية والمالية والخدمية ، وتوفير بيئة ملائمة سياسياً عبر عقد سلسلة من البروتوكولات والاتفاقيات لتسهم فيما بعد بإنشاء المشاريع المشتركة منعاً للاتجاه بشكل عكسي والقائم على التباعد في العلاقات وفسح المجال للسيطرة الايرانية والذي قد يؤثر على علاقات العراق الاقليمية .

المطلب الثاني

تحديات علاقات العراق الاقتصادية الايرانية – السعودية

تتعدد التحديات التي قد تواجه العراق في علاقاته الاقتصادية على المستوى الاقليمي ما بين تحديات سياسية وأمنية والدور الامريكي في العراق في ظل الانسحاب وتقليص عدد قواته في المنطقة ، والصراع الامريكي – الايراني ومدى تأثر العراق من فرض العقوبات الاقتصادية الامريكية على ايران وإحتمالية الحرب ، مع أزمة المياه في العراق والناتجة عن قطع الحصص المائية من قبل ايران وتركيا ، فضلاً عن الصراع الايراني – السعودي– التركي على الزعامة الاقليمية .

أولاً: تحديات العلاقات الاقتصادية العراقية – السعودية

بالرغم من أن كل من العراق والسعودية يسعى لتطوير العلاقات على مختلف مستوياتها وذلك يعود للرغبة السعودية في إعادة بناء العراق كجزء من استراتيجيتها القائمة على أن استقرار العراق ينعكس على استقرار المنطقة ، ووجود الرغبة من قبلها أن يكون لها دور فعال اقليمياً في التحالف الدولي لمواجهة داعش بقيادة الولايات المتحدة مع بدء الاستراتيجية الامريكية الجديدة في عهد الرئيس الامريكي" جو بايدن" ، ورغبتها في حسر النفوذ الايراني الذي قد يكون سبباً في عرقلة علاقاتها الاقتصادية مع العراق[٣٢]، ويمكن تحديد أهم التحديات المؤثرة في العلاقات الاقتصادية العراقية – السعودية وكالآتي:

١- تحديات داخلية

تمثل ظاهرة عدم الاستقرار السياسي سمة تميز العراق بعد عام ٢٠٠٣ والذي يعرف بأنه "مضي نظام من الانظمة السياسية بدولة من الدول على نهج معين دون أن يصاحبه توقف أو توقف مفاجئ في حركته يربك نسق منظومته العامة"[٣٣] .

وكما وصفت تلك العلاقات في تلك الحقبة بالهشة والمتذبذبة والناتجة عن النظرة السعودية القائمة على سيطرة الطائفة الشيعية لمقاليد السلطة في العراق مما دفعها لاعتماد سياسة الانغلاق بدلاً من الانفتاح والاحتواء والقبول خوفاً منها من افرازات الواقع السياسي الجديد في العراق على المصالح السعودية في المنطقة ؛ فالوضع السياسي والمالي شكل تحدي أمام الشركات السعودية للاستثمار في العراق مع تفشي الفساد وعدم قدرة العراق على الايفاء بالتزاماته المالية أو أن يتم حجز أرصدة شركة ما لأسباب أمنية ، فضلاً عن ذلك تعتبر السعودية أن النظام السياسي في العراق يشكل عامل قلق مستمر لها وهو ناتج عن الاختلاف في الرؤى السياسية والعقائدية بين الجانبين خشية من تسيير ايران

شؤون العراق الداخلية وهو يؤثر على علاقاتها الايجابية مع العراق ولاسيما العلاقات الاقتصادية إذ تنظر السعودية للعراق نظرة المنافس لها اقتصادياً لاسيما في سوق انتاج النفط مستقبلاً في إطار الوفرة النفطية والذي قد يجعل من العراق قوة منافسة لها اقليمياً على الصعيدين السياسي والاقتصادي لاسيما اذا تم استثمار تلك الوفرة بطريقة صحيحة في ظل أوضاع أمنية وسياسية مستقرة من ناحية والخشية من أن يكون المكون الشيعي حاضراً ومساهماً به بقوة وتحت السيطرة الايرانية غير المباشرة[٣٤] .

وفي الاطار ذاته شكل البعد الأمني في العراق تحدي في العلاقات بين البلدين اذ ينعكس عدم الاستقرار الأمني على الأمن الاقليمي لاسيما لمنطقة الخليج وهو سبب تحول في سياسة السعودية تجاه العراق ولعل الغاية ليس العراق وانما القوة الايرانية ونفوذها في المنطقة ، وعدت العراق ميدان للصراع السني – الشيعي وهو ما قد يسبب مستقبلاً في قطع العلاقات بين الطرفين لاسيما بعد الاتهامات السعودية بقيام الفصائل المسلحة العراقية بضرب البنية النفطية السعودية في ٢٠١٩/٩/١٤ وشل حركة شركة ارامكو النفطية[٣٥].

ولمواجهة التحديات التي تشكل عقبة في تعزيز العلاقات العراقية – السعودية يتطلب تغير الرؤى من قبل الطرفين ايجابياً الى أهمية العلاقات بين الطرفين وترتيب اولويات العلاقات التي تعود بالنفع لكلا الطرفين والدخول في اتفاقيات اقتصادية تعزز مسارات التعاون الاقتصادي والتنسيق في مجال النفط والطاقة والاستثمارات مع ضرورة توفير الاطار التشريعي المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية [٣٦].

٢- تحديات اقليمية

تشكل ايران عقبة في تطور العلاقات الاقتصادية العراقية – السعودية مع وجود توتر بين الطرفين واتهامات متبادلة بالتدخل في شؤون العراق الداخلية ، فضلاً عن ذلك أضحى العراق متوسطاً بين الصراع السعودي – الايراني ، والصراع الايراني – الامريكي مما جعل امكانية تطوير العلاقات بين العراق والسعودية معتمداً على نفوذ القوى الاقليمية ولاسيما المحاولات الايرانية منذ عام ٢٠٠٣ التي بنت خلالها علاقات رسمية مع الحكومات العراقية المتوالية مما دفع العراق الى زيادة اعتماده اقتصادياً على ايران وعلى كافة المستويات مستغلة التوترات العراقية السعودية للفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٤[٣٧] .

وحسب وجهة النظر السعودية أن العراق يمثل نقطة انطلاق مهمة في اطار العلاقات الاقتصادية لكنه يقع في منطقة التنافس بينها وبين ايران ومحاولاتها كسب النفوذ العراقي وطرد السعودية من تلك المعادلة ومنعها توسيع دورها الاقتصادي فيه ، وهو ما قد يحول العراق الى نقطة توتر في المنطقة بسبب هذا التنافس ؛ مما يدفع العراق لمواجهة تداعيات الخلافات السعودية – الايرانية وتأثيرها على تعزيز علاقات العراق الاقتصادية مع السعودية قيام العراق بتحقيق توازن في علاقاته الاقليمية من ناحية ، واعتماد سياسة التوسط بين الجانبين وبما يحقق مصالح العراق الاقتصادية مع القوى الاقليمية [٣٨].

بالمقابل تعمد ايران وفق سياستها الخارجية استغلال المتغيرات الاقليمية تحقيقاً لمصالحها وادراكاً منها أن الدور الامريكي قد ينحسر مع بروز قوة اقليمية مؤثرة كالسعودية على العراق وهو ما عبر عنه الخبير الامريكي المختص بشؤون الشرق الاوسط " انتوني كوردسمان" انه لا يمكن أن تتحول ايران لقوة اقليمية مهيمنه الا اذا أضعفت الدول

المجاورة لها اقليمياً وتسيطر على شؤونهم وتمنع أي قوة منافسة لها بالبروز، والعراق هو الدولة الوحيدة الذي يعاني من الضعف وهو مايدفع ايران اخضاع العراق لهيمنتها وتجعله بوابة للهيمنة الاقليمية في بقية الدول العربية ومنع تعزيز السعودية علاقاتها معه[٣٩].

ثانياً: تحديات العلاقات الاقتصادية العراقية – الايرانية

يمثل العراق أحد أهم الدول بالنسبة لإيران في قطاع التجارة لاسيما الصادرات غير النفطية ليعد العراق ثاني أكبر وجهة لصادراتها لكن فرض العقوبات الامريكية على ايران أثرت على العراق سلباً ، فضلاً عن محاولات دول الجوار الاقليمي كالسعودية وتركيا زيادة قدرتها التنافسية لسوق العراق مما قد يهدد تدفق الصادرات الايرانية للعراق ، فضلاً عن ذلك أن الميزان التجاري بين ايران والعراق يشير الى أحادية الجانب وهذا يعود لطبيعة الاقتصاد العراقي الاستهلاكي مما قد يجعل من المستحيل تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين على الاقل في المدى القصير أو المتوسط ، وتتحدد العلاقات الاقتصادية العراقية – الايرانية بما يأتي:

أولاً: تحديات اقليمية

مثل التنافس السعودي – الايراني أحد أبرز المعوقات التي قد تقف أمام ايران لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع العراق لاسيما أن المملكة العربية السعودية عمدت من خلال مجلس التعاون الخليجي احتواء النفوذ الايراني الاقليمي وهو في الوقت ذاته أحد المنظمات التي يسعى العراق الانضمام اليها لتطوير علاقاته الاقتصادية مع دول مجلس التعاون [٤٠].

في الاطار ذاته لطالما اتسمت العلاقات السعودية – الايرانية بالتنافس الجيوسياسي وبسط الهيمنة على العراق واعتمادها على استراتيجية (الصد الاقتصادي) التي عدت جزء من حملة الضغط القصوى التي تقودها الولايات المتحدة ضد ايران والتي تعتبر من وجهة نظر السعودية ان ايران ستُجبر على تقديم تنازلات جيوسياسية لتخفيف العقوبات ومن هذه التنازلات ايقاف علاقاتها مع العراق ولاسيما الاقتصادية مع الاعتقاد أن ايران ستكون بحاجة المساعدات الاقتصادية عقب موجة الاحتجاجات ضد حكومتها والعقوبات الاقتصادية الامريكية ، لكن في حقيقة الامر أن هذه الاستراتيجية هي غير قابلة للتطبيق لأنها تحتاج الى أن لا تنظم أطراف دولية غير الولايات المتحدة لتبنيها وبل تحتاج إجراءات فعالة لتفويضها [٤١] .

كما عمدت السعودية الى ضرب المصالح الاقتصادية الايرانية مع العراق من خلال تطوير التعاون الاقتصادي السعودي – العراقي بعد ان وجدت السعودية ان ايران تحظى بعلاقات وثيقة مع العراق وتنافسها في بسط سيطرتها ونفوذها على العراق مما دفعها الى اعادة العلاقات الاقتصادية مع العراق عبر حزمة مبادرات كالمنح المالية وتوسيع حصة العراق من مقاعد الحج وفتح خطوط طيران مباشر وفتح معبر الحدودي واستثمار ملايين الهكتارات من الاراضي الزراعية وعدت ذلك جزء من ادوات القوة الناعمة السعودية ،وجزء من مشروع امريكي في المنطقة عامة والعراق خاصة وتهدف بالدرجة الاساس تضييق مساحة النفوذ الايراني [٤٢].

ثانياً: تحديات دولية

تدرك ايران ان الولايات المتحدة تعمد توظيف كل الامكانيات لضرب المصالح الاقتصادية الايرانية مع العراق اذ لعبت دوراً اتسم بالتعقيد في منطقة الخليج ، فهي من ناحية عمدت الى دعم الدور السعودي بالمنطقة وعدها مصدر للاستقرار ، وعدت ايران هي مصدر للقلق وعدم استقرار المنطقة مما دفعها اعتماد استراتيجية "الاحتواء" لتحجيم النفوذ الايراني ، واضعاف نفوذها بشكل تدريجي وتجنب المواجهة العسكرية المباشرة معها لأنها ستؤدي الى انهيار الاستقرار الهش في العراق ؛ لذلك اتجهت الى المواجهة الاقتصادية عبر عرقلة التعاون الاقتصادي العراقي – الايراني(٤٣).

وكان للعقوبات الاقتصادية الامريكية الأثر الأكبر على العلاقات الاقتصادية بين الجانبين العراقي والايراني لاسيما مع اعتماد العراق على الغاز الايراني والكهرباء والمنتجات النفطية المكررة والصادرات من غير الطاقة والذي يوفر تدفقات مالية وايرادات للخزينة الايرانية ، مقابل احتياج العراق استمرار تلك العلاقات لأهميتها على الاستقرار السياسي في إطار الحاجة العراقية للبنية التحتية للكهرباء مع تهديد ايران بقطع تلك الامدادات في حال الاستجابة للعقوبات الامريكية وهو يدفع الى احتجاجات ومظاهرات داخل العراق ويزعزع الاستقرار السياسي مع عدم قدرة العراق الحصول على بدائل من دول اخرى على المدى القصير أو المتوسط ؛مما دفع العراق الايعاز للحكومة الامريكية استثناءه من العقوبات المفروضة على ايران (٤٤).

بالمقابل تحاول ايران استمرار علاقاتها الاقتصادية مع العراق في إطار سياسة خارجية قائمة على أن لا يكون العراق قاعدة تخدم المصالح الامريكية ، أو أن يكون

مصدر تهديد لها ، لكن يكون حليف لها وليس منافس وعمدت استخدام نفوذها داخل العراق لتعزيز علاقاتها الاقتصادية والمالية والغاية من ذلك تحقيق أهدافها [٤٥].

ولمواجهة هذه التحديات عمدت ايران اعتماد استراتيجية " التصعيد المضاد " مقابل الاستراتيجية الامريكية " الضغوط القصوى" وعبر سيناريو المواجهة المحدودة ليس فقط ضد مصالح امريكا في المنطقة بل ضد مصالح حلفائها التقليديين لاسيما في اطار الملاحة الدولية أحد أهم الممرات المائية الملاحية في العالم (مضيق هرمز) وعبر اتخاذ اجراءات تصعيدية كتخفيض التزامها النووي ، ورفع قدراتها الصاروخية ، واحتجازها ناقلات نفط سعودية مع مهاجمتها لشركة ارامكو كجزء من وسائل الاستفزاز لأمريكا توضيحاً لها أنها قادرة على التأثير بالاقتصاد العالمي وتعطيلها حركة الملاحة الدولية في حال استمرار الضغط الامريكي على ايران وتدخلها في علاقتها الاقتصادية مع العراق [٤٦].

المطلب الثالث

المشاهد المستقبلية لعلاقات العراق الاقتصادية مع إيران والسعودية

يسعى العراق لعب أدواراً مؤثرة اقتصادياً بحكم موقعه الجغرافي لكن يعتمد مستقبل تطوير العلاقات الاقتصادية سواء مع السعودية أو ايران على ما يتعرض له من ضغوطات دولية لاسيما من الولايات المتحدة الامريكية من الالتزام بالعقوبات الاقتصادية على ايران من ناحية ، ودخوله معترك التنافس السعودي – الايراني والرغبة العراقية في تطوير علاقاته مع كلا الجانبين لما لهما من اهمية اقتصادية كبرى بالنسبة له من ناحية اخرى .

وقد عمد العراق في لعب دور الوسيط بين ايران والسعودية من أجل الوصول الى استقرار اقليمي ، وتوسيع آفاق العلاقات الاقتصادية العراقية على المستوى الاقليمي مع الرغبة في استعادة دور العراق الاقليمي المؤثر عبر اعتماد استراتيجية تفكيك المشاكل ورعاية الحوار السعودي – الايراني ، ووضع سياسة داعمة لتطبيع العلاقات مع كلا الجانبين ، ويمكن توضيح مستقبل العلاقات الاقتصادية للعراق من خلال الآتي:

أولاً: مستقبل علاقات العراق الاقتصادية – الايرانية

أدت ايران دوراً بارزاً في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مستغلة الفراغ الاستراتيجي والأمني والسياسي والاقتصادي الذي عانى منه العراق ، وعمدت تقديم الدعم لحلفائها السياسيين وأحزابها الموجودة في العراق ذات الاغلبية الشيعية ، وكان لتدخلها أثراً في تحديد ملامح مستقبل العلاقات الايرانية – العراقية عبر السيطرة الفعلية على الشؤون الداخلية ، وزيادة وزنها الديمغرافي والسياسي عبر دعم الائتلافات الحاكمة ، ومنع الاحزاب الغير موالية السيطرة على مقاليد الحكم مما أسهم في تأثيرها بشكل كبير على العملية السياسية في العراق من ناحية ، والاوضاع الأمنية والاقتصادية من ناحية أُخرى [٤٧].

وفي الاطار ذاته سعي الطرفين لتطوير العلاقات الاقتصادية يعود الى رغبتهما في بناء علاقات أكثر تكاملية في مجال التجارة والسياحة والتعاون في مجال الوقود والطاقة الكهربائية اذ يصل استيراد العراق سنوياً من ايران نحو (٨٥٠ ميغاواط) من الطاقة مع عقد اتفاقية استيراد الغاز من ايران عام ٢٠٢٠ واستمرارها لمدة عامين لتوريد نحو (٧٠ مليون متر مكعب) من الغاز يومياً، فضلاً عن أن أكثر من ملوني زائر سنوياً

ينقل بين العراق وايران دون سمة دخول، مع وصول معدلات التبادل التجاري لنحو (١٣مليار دولار)[٤٨].

كما يسعى العراق ضمن خططه المستقبلية وضع برتوكول تجاري مع ايران يسهل العلاقات الاقتصادية المتبادلة وعلى كافة المستويات ، مع الاشارة الى أهمية أن يكون هذا البرتوكول حزمة واحدة لكي يتمكن من وضع تسهيلات للجوانب التي يمتلك فيها ميزة نسبية تنافسية أكبر من ايران ، ويحصل على تسهيلات أكبر في الجانب المالي التي سيقدمها لإيران الى جانب تسهيلات اقتصادية تسهم مستقبلاً في زيادة الفاعلية التعاونية في الجوانب الاقتصادية لاسيما الشراكة التجارية من ناحية، وحلحلة القضايا العالقة بين الطرفين لاسيما بخصوص عدم التزام الطرف الايراني بالاتفاقيات الاقتصادية وعبر ادخال طرف ثالث يتمثل بالمؤسسات الدولية من ناحية أُخرى ، مع مراعات الاعتبارات السياسية القائمة على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة والتي تفضي الى تعاون أكثر فاعلية قائم على تحقيق المصالح الاقتصادية ؛ وهو سيمنح العراق فرص تجارية يستطيع توظيفها مع ايران لتحقيق مكاسب اقتصادية على المدى المتوسط والبعيد[٤٩]، ويمكن توضيح التبادلات التجارية بين العراق وايران من خلال الجدول رقم (٢) وبالدولار الامريكي.

جدول (٢)

التبادلات التجارية	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
	١٣ مليار	٨ –١٠مليار	١٢–١٠مليار	قد يصل لنحو ٢٠ مليار

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على

- عبد اللهيان ،التبادل التجاري بين العراق وايران تجاز١٣ مليار دولار ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي: https:\\www.shsfaq.com

- فرهاد وفائي فرد، العلاقات التجارية بين العراق وايران: المتطلبات والفرص،"بحث" ، مركز البيان للدراسات والتخطيط، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي: https:\\www.bayancenter.org

ويتحدد مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية –الايرانية عبر سيناريوهين:

السيناريو الاول: اخضاع العراق لهيمنة ايران كجزء من سياستها الخارجية القائمة على تعزيز مكانتها اقليميا ومنع العراق من التحول لدولة قوية تنافسها وتحد من قدرتها على مد نفوذها في الاقليم العربي وعبر السيطرة الكاملة من قبل ايران على شؤون العراق الداخلية والخارجية ، وتحقيق أهدافها ومصالحها عبر التحكم بمقدرات العراق السياسية والاقتصادية ، وإقامة انظمة موالية لها تحت مسمى (الهلال الشيعي) [*]أو (الحزام الشيعي) وقد عبر عن السياسة الايرانية الكاتب الامريكي –الايراني بالقول " الانبعاث الشيعي يمكن أن يكون قد بدأ من العراق ولكن ايران تستفيد منه ، ويمكنها أن تودي دوراً مهما في قيادته وتوجيهه والتعرف به" [٥٠] .

كما يمثل توحيد الاحزاب السياسية الشيعية في العراق وسيلة للتأثير في العملية السياسية داخليا ، والمساهمة في لعب دور الوسيط الخارجي في علاقات العراق الخارجية،

مما يجعلها المتحكمة الفعلية في الاوضاع الامنية في العراق عبر تسليح المليشيات ، وتدريب وتشكيل فيالق عسكرية تابعة لها وهي ستكون مسيطرة فعلياً على المقاليد العسكرية واعتبارها القوة العسكرية الرسمية الفعلية [٥١].

وتعمد ايران السيطرة الكاملة على مقاليد الحكم سياسياً ، والتحكم بمقدرات العراق اقتصادياً وامنياً ، إذ أكدت بعض التقارير الصادرة من مراكز بحثية امريكية وبريطانية أن ايران هي المسيطرة فعلياً على المجال الاستخباراتي والعسكري والديني والاقتصادي وعبر سيطرتها على قطاعي السياحة والاستثمار والتجارة ، وهو ما يرجح استمرار الواقع الراهن مستقبلاً وبقاء العراق تحت السيطرة الايرانية وتكريسها لتحقيق مصالحها وأهدافها داخل العراق وهو ما قد يجعل العراق دولة تابعة لايران وسيبقى العراق دون تغير في ملامحه المستقبلية نحو الافضل وبالتالي يمثل هذا الخيار (الاستمرارية تحت السيطرة الايرانية دون تغير)[٥٢].

السيناريو الثاني: تغير الوضع الراهن وتغليب المصالح العراقية على المصالح الايرانية مع محاولة العراق في رسم ملامح سياسته الداخلية والخارجية بعيد عن التدخلات الخارجية ، وإقامة دولة قوية سياسياً واقتصادياً ، واقامة العلاقات الودية مع جميع دول الجوار الاقليمي وبما يحقق المصالح السياسية والاقتصادية للعراق[٥٣] .

ولعل إقامة المؤتمر الاقليمي في بغداد للتعاون والشراكة في ٢٠٢١ وسيلة عراقية لتغير الوضع الراهن ، وتأكيد استقلال العراق ووحدة أراضيه ، وتوحيد الجهود الاقليمية لضمان الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط على أساس مواجهة التحديات يشكل مشترك ، وتحديد أسس التعاون المشترك والمصالح المتبادلة وفقاً لحسن الجوار ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة الوطنية، ومن خلال المؤتمر عمد

العراق أن يكون له ثقلاً اقليمياً عبر دوره الوسيط في إزالة التوترات الاقليمية (الايرانية – السعودية) وبما يحقق التوازن في علاقات العراق الاقليمية ومنع سيطرة أي طرف على مقدرات العراق وسياسته عبر تعزيز الشراكات السياسية والاقتصادية والامنية ،وتبني الحوار البناء ، وترسيخ التفاهمات على اساس المصالح المشتركة [٥٤].

يمكن الاستنتاج مما سبق أن التغير قد يحدث مع محاولات دول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما السعودية منع تغلغل النفوذ الايراني للعراق والتي تزعم بأنها تدعم قيام عراق موحد ، لكنه أمر يحتاج الى تفكير عميق من وجهة نظر الباحث لان السعودية تمثل احدى الدول التي تعمد السيطرة على شؤون العراق الداخلية ، فضلاً عن اتهامات موجهة لها بضلوعها بدعم الجماعات الارهابية وخلق الفوضى داخل العراق ، وهو قد يعيد الخيار الاول وهو استمرار السيطرة الايرانية مع ضعف العراق سياسياً وأمنياً مما يجعله من الصعوبة أن يلعب دوراً قيادياً منفرداً بعيداً عن التدخلات الخارجية ، واذا ما تحقق اي تغير في مسار العلاقات العراقية– الايرانية فسيكون باتجاه الجمع بين خصائص التعاون والصراع وامكانية عودة العراق كفاعل مؤثر في الساحة الاقليمية.

ثانياً: مستقبل العلاقات العراقية – السعودية

ان استقراء مستقبل العلاقات الاقتصادية بين العراق والسعودية يعتمد على المتغيرات الاقليمية (ايران) ، والدولية منها (امريكا) والتي ستحدد ما سيؤول اليه طابع تلك العلاقات من تعاون أو صراع أو جمود والذي يعتمد على مدى استجابة العراق لها، فلولايات المتحدة تملك تأثيراً كبيراً على العراق من جهة ، والسعودية من جهة أُخرى كونها حليف رئيسي لها وترغب في تعزيز العلاقات بين الدولتين لتحقيق مصالحها

بالدرجة الاســـاس والمتمثلة بالوقوف بوجه الاطماع الايرانية بالســـيطرة الاقليمية على المنطقة عامة والعراق خاصـــة ، فضـــلاً عن الرغبة الســـعودية في أن تكون هي محور السياسة العربية [٥٥] .

فعمدت السعودية تعزيز علاقات التعاون مع العراق عبر فتح معبر عرعر الحدودي عام ٢٠٢٠ والذي سيتيح امكانية للعراق الدخول لمجلس التعاون الخليجي ، وتطوير المنشآت الكهربائية مع عقد اتفاقية الكهرباء لاستيرادها من السعودية والتي قد تصل في مراحلها الاولى لنحو(٥٠٠واط)عام ٢٠٢٢ [٥٦] .

وضمن رؤية ٢٠٣٠ لتعزيز علاقات التعاون العراقية _السعودية وبعد زيارة وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي " خالد الفالح" لبغداد في اكتوبر /٢٠١٧ اتفق الطرفان على تنويع الاستثمارات والصادرات ، وتطوير المنتجات السعودية المصدرة للعراق [٥٧] .

وقد وجدت السعودية أهمية تعزيز العلاقات بين الطرفين لاسيما أنها وجدت أن استقرار العراق سينعكس ايجاباً على استقرار المنطقة لاسيما أن الحليف الامريكي وبعد وصول الرئيس الامريكي "جو بايدن" وفق النظرة السعودية باتت غير مطمئنة لاستراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الاوسط لاسيما تجاه ايران مما دفعها الاعلان وضمن مجلس التعاون الخليجي أهمية تحييد الدور الايراني الاقليمي عبر تعزيز العلاقات مع العراق فترجمت اعلانها بفتح معبر عرعر الحدودي في اطار مجلس التنسيق الاقتصادي العراقي –السعودي ،وتأسيس صندوق للاستثمار في العراق بقيمة (٣ مليار دولار) [٥٨]، ويتجسد مستقبل العلاقات الاقتصادية من خلال سيناريوهين:

السيناريو الاول: تطور العلاقات الاقتصادية

وهو السيناريو الاكثر ترجيحا مع الرغبة المشتركة بين الطرفين تعزيز تلك العلاقات والوصول بها الى التعاون الشامل في كافة المجالات مع وعي الدولة العراقية بأهمية تحقيق التوازن في علاقاتها الاقتصادية الاقليمية والانفتاح على محيطه الاقليمي وعدم التخندق ضمن محور التنافس السعودي – الايراني ، وإدراك السعودية بأهمية العراق اقتصادياً وامكانية أن يكون العراق قوة اقليمية اقتصادية في منطقة الشرق الاوسط ، مما أكد ضرورة اعتماد آليات اقتصادية تسهم في تذليل المشكلات التي تقف بوجه العلاقات التجارية والاستثمارية ، وزيادة المنافذ البرية وإعادة ضخ العراق النفط عن طريق خط الانابيب العراقية –السعودية المعروف بـ(IPSA) بعد توقفه من عام ١٩٩٠ من خلال مباحثات رسمية بين الطرفين مستمرة من عام٢٠١٧ لإعادة تشغيله ، فضلاً عن توقيع مذكرة الربط الكهربائي والذي سيعزز من السوق الاقليمية لتجارة الطاقة الكهربائية ، فضلاً عن زيادة التعاون الاقتصادي وفق الرؤية المشتركة لعام ٢٠٣٠ والقائمة على تأسيس مبادرة "الشرق الاوسط الاخضر " و" السعودية الخضراء" و" مشروع الحزام الاخضر بالعراق" والمتمثلة بزيادة التعاون في مجال الزراعة وانظمة الري والصناعات التحويلية للتمور[٥٩] .

السيناريو الثاني: توتر العلاقات الاقتصادية

وهو يحدث فقط في حال عجز العراق على إحداث التوازن في علاقاته الاقليمية ، وعدم قدرته على ايقاف التدخل الايراني في تحديد سياسته الخارجية ، فضلاً عن العامل الأمني دوراً بارزاً في إحداث التوتر بين الطرفين لاسيما في الرغبة السعودية في

التدخل لتقويض عمل المليشـيات العراقية التي تعدها جزء من القوة العسـكرية الايرانية داخل العراق والتي تهدد أمنها الداخلي ، والخوف من توجيه ضربات ضد السعودية أو تتمدد داخل أراضـيها والتي تعد من ناحية اخرى إحدى أهم القوات المسـلحة المسـيطرة على القطاع العسكري في العراق وهي قد تكبح تطور العلاقات بين الطرفين(٦٠).

ويستنتج من ما سبق أن مستقبل العلاقات العراقية –السعودية يتوقف على مدى تأثير العوامل الداخلية والاقليمية والدولية ،اذ تحكم هذه العلاقات مدى متانة علاقات العراق مع ايران والرغبة في تقليص علاقاته مع الجانب السعودي ، والتي بدورها(السعودية) قد تندفع الى الابتعاد عن العراق متى ما عجز عن اعتماد سياسة خارجية متوازنة اقليميا بين ايران والسعودية .

بالمقابل يمثل دور امريكا تجاه الشرق الاوسط المعادي لإيران من جهة والحليف للسعودية من جهة اخرى سبباً في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين العراق والسعودية لاسيما أنها ترى استقرار المنطقة يعتمد على اضعاف النفوذ الايراني ومنع العراق من تعزيز علاقاته معها ، مقابل دعم دول الخليج بتطوير العلاقات مع العراق ودعمه في حفظ أمنه وإستقراره ، ولعل التركيز على العلاقات الاقتصادية يمثل وسيلة لتعزيز العلاقات بين الدولتين في المجالات كافة السياسية والاستراتيجية لأهمية العراق اقليمياً كونه يمثل قطب يحقق التوازن الاقليمي واستقرار المنطقة لقدرته على لعب دور الوسيط بين الدول المتصارعة في المنطقة في اطار سياسة خارجية معتدلة.

الخاتمة:

يعد بناء العلاقات الاقتصادية أحد أهم السبل التي تسهم في تطوير علاقات العراق الاقليمية وفي المجالات كافة ، وهو يتطلب اعتماد سياسة خارجية فعالة ومتوازنة تجاه القوى الاقليمية ايران والسعودية ، وان يعتمد العراق في تطوير علاقاته الاقليمية على تحقيق مصالحه اولاً لاسيما مع حاجته للدعم السياسي والعسكري والاقتصادي في مرحلة اعادة البناء ، ووضع مرتكزات ثابتة في علاقاته الخارجية تحدد ضوابط وآليات التعامل مع القوى الاقليمية المتصارعة ليكون للعراق دور فاعل ومؤثر في التفاعلات الاقليمية ، واعتماد استراتيجية عدم الانحياز في علاقاته الاقتصادية للوصول لعلاقات متطورة مع كل دول الجوار ، وبناء دولة عراقية سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، واعادة ترتيب علاقاته الاقليمية بناء على التحولات والمتغيرات الاقليمية بطريقة تسهم في اندماج العراق بالبيئة الاقليمية .

قائمة الهوامش والمصادر:

١. حيدر علي حسين ، اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الاقليمية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ١ ، (الجامعة المستنصرية : مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠١٨)، ص- ص ١٤-١٧ .

٢. سكوت لاسنسكي ، الاردن والعراق : بين التعاون والازمة ، تقرير خاص رقم ١٧٨ ،(واشنطن: معهد السلام الامريكي ، ٢٠٠٦) ، ص - ص ٢- ٥.

٣. فرانس برس ، قمة ثلاثية بين الاردن ومصر والعراق في عمان ، " خبر" ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\www.alhurra.com ، ٢٠٢٢/٣/٦. وللمزيد ينظر : قمة بغداد قادة العراق ومصر والاردن يؤكدون على التعاون والتنسيق المشترك بين بلدانهم ، "خبر" ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\www.bbc.com ، ٢٠٢٢/٣/٦.

٤. احمد يوسف كيطان ، العراق والاردن مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك ،**"دراسة"** ،(مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية/قسم الدراسات الاقتصادية ،٢٠١٩) ص٤-٦ .

٥. العلاقات الاردنية العراقية : من تجارة الحروب الى صناعة المستقبل ،"خبر"، صحيفة الاخبار ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\www.al-akbbar.com ٢٠٢٢/٣/٦.

٦. قمة بغداد ، خريطة اقتصادية جديدة للمنطقة العربية والشرق الاوسط ، "مقال"، جريدة الاهرام ، نقلا عنظ شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\www.ahram.org.eg.

٧. ستار جابر الجابري ، العلاقات العراقية السورية :دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٣٣،(جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية ، ٢٠٠٧) ، ص ٢٢ .

٨. رحاب الابراهيم ، اتفاقات سورية – عراقية جديدة ٢٠١٧ عام احياء العلاقات الاقتصادية ، "مقال"، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\:www.al-akhbar.com ، ٢٠٢٢/٤/٢٥ .

٩. براء الشمري ، زيارات عراقية سورية متبادلة: علاقات مقيدة بالعقوبات والحسابات السياسية ، " مقال " نقلا عن شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، متاح على الرابط الاتي : https\\www.alaraby .co.uk ، ٢٠٢٢/٣/٢٠ . وللمزيد عن قانون قيصر الامريكي ينظر الى : النص الكامل لقانون قيصر لحماية المدنيين السوريين لعام ٢٠١٩، (الرياض: مركز ادراك للدراسات والاستشارات ، ٢٠١٩).

١٠. محمد بدري عبد ، جمال عبدالله ،الخليج في سباق استراتيجي متغير ،ط١ ،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ،٢٠١٤) ، ص ص ١٨٩-١٩٠.

١١. مساعد الزياني ، الامارات تستقبل الكاظمي وتعلن استثمار ٣ مليارات دولار في العراق ، "خبر" ،جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١٥٤٦٩ ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https:\\www.aawsat.com ، ٢٠٢٢/٣/٢٠.

١٢. جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١٥٥٥١ ، السنة ٤٣ ،(لندن: المجموعة السعودية للابحاث والتسويق،٢٠٢١)، ص ١٧.

١٣. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق ، مجلة دراسات اقليمية ، المجلد الخامس ، العدد١٢ ،(جامعة الموصل ، مركز دراسات اقليمية ،٢٠٠٨) ، ص ص١- ٤.

١٤. مفيد الزيدي ، العراق ودول مجلس التعاون : علاقات ما بعد الانسحاب الامريكي ، مجلة اراء حول الخليج ، العدد ٨٩،(المملكة العربية السعودية: مركز الخليج للابحاث،٢٠١٢) ،ص٢٣. وللمزيد ينظر: عفراء البابطين ، واقع العلاقات الكويتية – العراقية وسبل تحسينها وتطويرها ، مجلة اراء حول الخليج ، العدد ٨٥،(المملكة العربية السعودية: مركز الخليج للدراسات ، ٢٠١١) ، ص ٣٥.

١٥. طه العاني ، كيف يؤثر فتح الحدود بين الكويت والعراق على اقتصاديهما ، "مقال" ، الخليج اونلاين، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي :https\\:www. haleejonline.net، ٢٠٢٢/٣/٢٧.

١٦. عبد الجليل زيد المرهون ، العلاقات العراقية الخليجية ، جريدة الرياض ، العدد ١٤٨٩٣ ،(الرياض : مؤسسة اليمامة الصحفية ، ٢٠٠٩)، ص٦.

١٧. رجافي سلامة ، الاستراتيجية الايرانية تجاه الامن القومي العربي في منطقة الشرق الاوسط ١٩٧٩-٢٠١١،(رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاداب والعلوم ، ٢٠٢١) ، ص ٧٤.

١٨. وحدة الامن الاقليمي وثقافة السلام ، "ورشة عمل ": النفوذ الايراني في العراق وانعكاساته الاقليمية (استراتيجية ايران في العراق) ،(القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ،٢٠٠٧) ، ص ص ٤٣-٤٤.

١٩. خور عبدالله يهدد باعادة شبح توتر العلاقات بين العراق والكويت ،"مقال" ، نقلا عن شبكة المعلومات الدوولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\www.arabicsputnknew.com،٢٠٢٢/٤/٢.

(*) خط الصفر: هو الخط الذي يقاس منه عرض البحر الاقليمي ويصل بين أبعد النقاط عن الشاطئ تنحسر عنها مياه البحر في حالة أدنى جزر طوال العام ،ومن المفترض قانونا أن هذه النقاط هي آخر حد بري في اقليم الدولة حتى لو كانت مدة تغطيتها بالمياه اطول من مدة ظهورها. وقد حددت اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢ وتفقت على تنفيذها اغلب الدول عام ١٩٩٤ في مادتها الثالثة امتداد البحر الاقليمي الى ١٢ميل بحري من خط الاساس (خط الصفر). للمزيد ينظر : جواد كاظم البكري ، قاسم محمدعبيد ،ازمة ميناء مبارك الكويتي واثرها على العراق ، كراسة استراتيجية ،(بغداد: مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية ،٢٠١١) ،ص٣١.

٢٠. جميل طارش العلي ، حسن خليل حسن ، عدي ادريس حمود ، دراسة التغيرات الطبوغرافية والملاحية لقناة خور عبدالله ، مجلة ابحاث البصرة ، العدد ٣٨ ، ج٤ ،(جامعة البصرة: كلية التربية ،٢٠١٢)، ص ٣٥.

٢١. احمد داؤود اغلو ،العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية_ ، ترجمة: محمد جابر ثلجي ، طارق عبد الجليل ، ط١، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٠) ، ص ٢٦١-٦٢٢.

٢٢. مصطفى جاسم حسين ، الدور الاقليمي التركي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٠ ، المجلة السياسية والدولية ، العدد٢٠ ، (الجامعة المستنصرية: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،٢٠١٢) ، ص ص ١٥٧-١٥٨.

٢٣. حيدر علي حسين ، العراق من الاستراتيجية التركية ، مجلة دراسات دولية ، العدد٦٠ ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،٢٠١٥) ، ص ١٤٦ .

٢٤. منى حسين عبيد ، العلاقات العراقية واثرها في استقرار العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٦٠ ، (جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، ٢٠١٥) ، ص ١٠٢.

٢٥. حنان عزو بهنان ، العلاقات العراقية – التركية (٢٠٠٥–٢٠١٠) :دراسة سياسية واقتصادية ، مجلة دراسات اقليمية ، المجلد ٨ ، العدد ٢٥(جامعة الموصل: مركز الدراسات الاقليمية،٢٠١٢)، ص ٧٩.

٢٦. سعي تركي لرفع حجم التجارة مع العراق الى ٥٠ مليار دولار ،" مقال"، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي : \\https www.aljazeera.net ،٢٠٢٢/٤/٢.

(*) طبقا لاحكام البند (اولا) من المادة (٦١) ، والبند (ثانيا) من المادة (٧٣) من الدستور صدر قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٩ ، وتم تطبيقه في البدء مع دولة الامارات العربية المتحدة وتم تصديقها من قبل الطرفين .للمزيد ينظر: **جريدة الوقائع العراقية** ،العدد ٤٥٥٥ ،السنة ٦١ ، ٢٠١٩ .

27. Ne turkiye ،nin ne lrak ،in nede suriye ،nin gelece ginde bolucu terore asla yer yoktur ,https\\www. tccb .gov .tr 2/5/2022 .

٢٨. ناجي علي حرج ، المياه في العلاقات العربية التركية ، محرر في: محمد نور الدين ، العرب وتركيا وتحديات الحاضر ورهانات المستقبل ،ط١، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،٢٠١٢)، ص ٣٨٣.

٢٩. صالح خضر محمد ، مخاطر المياه التركية عِلى العلاقات التركية العراقية :مشروع سد الكاب انموذجا ، مؤتمر الامن المائي : تشريعات الحماية وسياسات الادارة ،(جامعة قالمة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،٢٠١٥) ، ص ١٣ .

٣٠. وينظر ايضا : رواء يونس الطويل ، الاثار السياسية والاقتصادية للمياه ، ط١ ، (عمان : دار زهران،٢٠٢٠)، ص ١٠٥ .

٣١. احمد ابراهيم محمود (واخرون) ، حال الامة العربية ٢٠٠٧-٢٠٠٨: ثنائية التفتت والاختراق ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٨) ، ص ٦٢.

٣٢. حسين احمد السرحان ، تحديات تطور العلاقات العراقية –السعودية ، "دراسة" ، (جامعة كربلاء : مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١) ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\erbalacss.uokerbala.edu.iq، ٢٠٢٢/٤/٧٢.

٣٣. فلاح جاسب عودة ، التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي :العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة حالة ،(رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية)، ص ٢٣_٢٥.

٣٤. عادل الجبوري ، هل غيرت الرياض توجهاتها حيال بغداد ..ولماذا؟ ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي: https\\www.alahd.com ٢٠٢٢/٤/٢٧.

٣٥. المملكة العربية السعودية :العودة الى بغداد ، مجموعة الازمات الدولية ، تقرير الشرق الاوسط رقم ١٨٦ ، ٢٢ايار/مايو/٢٠١٨ ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية الانترنت ،متاح على الرابط الاتي :
https\\www.crisisgroup.org،٢٠٢٢/٥/٤.

٣٦. حسين احمد السرحان ، تحديات تطور العلاقات العراقية –السعودية ، "دراسة" ، (جامعة كربلاء :مركز الدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٢١) ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\www.erbalacss.uokerbala.edu.iq،٤/٥/٢٠٢٢.

37. Edward Wong,Trump Pushes Iraq to stop buying energy from Iran,''the new york times , https\\www.nytimes.com,11\4\2022.

٣٨. عادل زين العابدين ، كيف يمكن ان تنعكس المفاوضات الايرانية – السعودية على العراق ، "مقال" ، مركز الدراسات الاستراتيجية /جامعة كربلاء، https\\www.erbalacss.uokerbala.edu.iq، ٢٩/ابريل /٢٠٢٢.

39. Mahmood Sariolghalam,the foreign policy of the Islamic republic ofIran: Atheoretical renewal and a paradigm forcoa:lition, discourse:an Iranian quarterly,vol:3 ,no:3 winter2002pp.67-83.

٤٠. محمد ثابت حسنين ، الصراع الايراني – السعودي الجذور والمستقبل ،"**بحث**" ، المركز الديمقراطي العربي ،نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ،متاح على الرابط الاتي : https\\www.democraticac.de،١٢/٣/٢٠٢٢.

41. (1)Alley,Salisbuey,peace is possible in yemen,foreign affairs , https\\www.foregnaffairs.com ,11\ november,2019.

٤٢. لقاء مكي ، السعودية في مواجهة ايران بالعراق : لمن الغلبة ، "تقرير"، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ،٢٠١٩) ، ص٥.

٤٣. محمد كاظم عباس ، الخلاف الامريكي – الايراني وتداعياته على العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٦٢،(جامعة بغداد :كلية العلوم السياسية ، ٢٠٢١) ، ص ٣٨٤.

٤٤. علي الجابري ، هكذا يساعد العراق ايران في التغلب على العقوبات الامريكية ، " مقال" ، العين الاخبارية ، نقلاعن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\www.al-ain.com، ٢٠٢٢/٦/٦.

٤٥. في ظل التنافس الامريكي – الايراني على العراق تحول المسؤولية من البنتاغون الى الخارجية ، صحيفة المواطن ،(العراق:٢٠١١/١٢/١)، ص ٩.

٤٦. عبد الرؤوف مصطفى ، الوساطات الدولية لتسوية الازمة الامريكية الايرانية ومستقبل نفوذ طهران الاقليمي ، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الايرانية،٢٠١٩) ،ص ٨

٤٧. عبد الكريم العلوجي ، ايران والعراق : صراع حدود ام وجود ، ط١ ،(القاهرة : الدار الثقافية ،٢٠٠٧) ،ص ١٣١

٤٨. جمهورية العراق ، وزارة الخارجية ، العراق ودول الجوار ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : \\ https www.mofa.gov.iq،٢٠٢٢/٥/٣.

٤٩. محمد سريع القلم ، تصورات القوة وتعدد المصالح : السياسة الامنية الاقليمية لايران، من: النظام الامني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية

، ط١(ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٨) ، ص ص١١٥-١١٦.

(*) وهو مصطلح سياسي استخدمه الملك الاردني "عبدالله الثاني بن الحسين" اثناء زيارته للولايات المتحدة عام ٢٠٠٤ للتعبير عن تخوفه من تعاون الحكومة العراقية الجديدة مع ايران ، وينتج عنه تحالف القوى السياسية الشيعية في منطقة الشرق الاوسط مدعومة من ايران ،تعمد اقامة قوة اقليمية جديدة قادرة على تغيير التوازن التقليدي للسلطة بين الطائفتين الاسلامية الرئيسية وتمتد من بلاد الشام عبر ايران الى الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية وفي المركز ايران . للمزيد ينظر: الملك عبدالله الثاني بن الحسين ، **فرصتنا الاخيرة: السعي نحو السلام في زمن الخطر** ،(بيروت: دار الساقي،٢٠١١)،ص٤٥٠

٥٠. شفيع بو منجيل ، خلفيات المواقف الايرانية تجاه العراق المحتل : محاولة لفهم الواقع ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣١٦ ،(لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٥) ، ص ٧ . وينظر ايضا: ولي نصر ، الانبعاث الشيعي : كيف ستشكل الصراعات الداخلية في الاسلام صورة المستقبل في العالم ، تعريب : مختار الاسدي ،ط١، (بيروت: دار الكتب العراقية ،٢٠١١) ، ص ٣٤٩.

٥١. احمد علي ، مايكل نايتس ، مايكل ايزنشتات ، ايران قلقة من ظهور دور اقليمي لعراق يتمسك بعلاقة وطيدة مع امريكا ،"مقال" ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ،متاح على الرابط الاتي :
https\\www.freeiraqivoce.com،٢٠٢٢/٥/١٧.

٥٢. عبد الكريم العلوجي، ايران والعراق : صراع حدود ام وجود، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٥٢-١٥٣.وللمزيد ينظر : هانز فون سونيك ،مابعد الحرب وماقبل

الاسلام :العراق الى اين ، مجلة المستقبل العربي ،العدد ٣١٧،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٥) ، ص ٤٣.

٥٣. محمد كامل محمد الربيعي ، مستقبل العلاقات العراقية –الايرانية ، المجلة السياسية والدولية ،العدد ١٠ (الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨) ص ص ٦٤-٦٥.

٥٤. مؤتمر بغداد يدعو لتوحيد الجهود الاقليمية والدولية لدعم استقرار الشرق الاوسط ،" خبر" ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\www.alhurra.com، ٢٠٢٢/٥/١٧.

٥٥. خالد دخيل ، بروز الدور السعودي في النظام العربي الراهن ، مجلة دراسات فلسطينية ، العدد ٧٢ ، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،٢٠٠٧)، ص-ص ٥-٨.

٥٦. مستقبل العلاقات الاقتصادية بين السعودية والعراق بعد فتح معبر عرعر الحدودي ، مجلة تحليلات العصر الدولية، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ،متاح على الرابط الاتي : https:\\ alasrmag.com،٢٠٢٢/٥/١٩.

٥٧. السعودية والعراق يوقعان حزمة اتفاقيات اقتصادية ، "خبر"، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https:\\www. Alarabia.net، ٢٠٢٢/٥/٢٥. وللمزيد ينظر : تصريح الوزير السعودي "خالد الفالح" ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي :https:\\ www.nahrain.com،٢٠٢٢/٥/٢٥.

٥٨. حسين احمد السرحان ، تحديات تطور العلاقات العراقية –السعودية ، مصدر سبق ذكره.

٥٩. فتح الرحمن يوسف ، السعودية والعراق يعتزمان رفع العلاقات الاقتصادية الى التعاون الشامل ، " خبر" ، جريدة الشرق الاوسط، العدد١٥٧٦٤، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي: https\\www.aawsat.com، ٢٠٢٢/٤/٢٠.

٦٠. صافينار محمد احمد ، العلاقات السعودية العراقية : دلالات التقارب في ضوء المتغير الايراني ،"دراسة" ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط الاتي : https\\www.acpss.ahram.org.eg٢٠٢٢/٤/٢٧.